University of Zawia - Faculty of Arts Journal (UZFAJ)
Volume 25, Issue 2, (2025), pp.299-315, ISSN: 2521-9235

The Ethics of Economic Resource Allocation

Abdulbaset Al-Ameer

Department of Philosophy, Faculty of Arts, University of Zawia, Zawia- Libya

Email: a.alameer@zu.edu.ly

Received 24/07/2025 | Accepted 05/08/2025 | Available online 15/09/2025 | DOI: 10.26629/uzfaj.2025.20

ABSTRACT

This study addresses the issue of ethics in the allocation of economic resources amid the challenges imposed by globalized capitalism and the resulting social gap between capital owners and the working class. It highlights the urgent need to subject resource allocation processes to an ethical framework that ensures justice and equity. The research begins by clarifying the relationship between economics and moral philosophy, presenting two perspectives: one views economics as a value-free, positivist science, while the other emphasizes its intrinsic connection to moral considerations. The researcher favors integrating ethical dimensions into economic analysis to achieve balanced and sustainable development.
The study further explores the concept of resource allocation, clarifying its definition, conditions, and mechanisms, with a focus on the importance of efficiency in distribution through tools such as pricing, taxation, and public spending. The third section examines the ethics of resource allocation within both capitalist and socialist systems—being the dominant global models—highlighting their failure to achieve true ethical justice in resource distribution. While capitalism exposes citizens to market greed, socialism subjects them to state control. The study recommends that "economic ethics" be taught in universities and calls for the development of economic models based on clear moral frameworks that ensure the optimal and fair use of resources in the face of rapid economic and social changes.

Keywords: Economic ethics, Resource allocation, Economic justice, Capitalism, Socialism**.**

أخلاقيات تخصيص الموارد الاقتصادية

عبد الباسط الأمير

قسم الفلسفة، كلية الآداب، جامعة الزاوية، الزاوية، ليبيا

Email: a.alameer@zu.edu.ly

تاريخ الاستلام:2025/07/24 تاريخ القبول:2025/08/05 تاريخ النشر : 2025/09/15

"Articles published in *Univ Zawia* Faculty Arts J are licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License."

ملخَّص البحث:

يتناول هذا البحث مسألة أخلاقيات تخصيص الموارد الاقتصادية في ظل التحديات التي فرضتها الرأسمالية المعولمة، وما أفرزته من فجوة اجتماعية بين أصحاب رؤوس الأموال والطبقة العاملة. ويسلط الضوء على الحاجة الملحّة لإخضاع عمليات تخصيص الموارد لمنظومة أخلاقية تضمن العدالة والإنصاف. يبدأ البحث بتوضيح العلاقة بين علم الاقتصاد وفلسفة الأخلاق، حيث يعرض وجهتي نظر: الأولى ترى الاقتصاد علمًا وضعيًا خاليًا من القيم، والثانية تؤكد على تداخله مع الأبعاد الأخلاقية ويرجّح الباحث أهمية دمج البعد الأخلاقي في التحليل الاقتصادي لتحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة.

كما يستعرض البحث ماهية تخصيص الموارد الاقتصادية، مبينًا المفهوم، والشروط، والآليات، مع التركيز على ضرورة الكفاءة في التوزيع عبر أدوات مثل الأسعار، والضرائب، والإنفاق العام. وفي المبحث الثالث، يناقش البحث أخلاقيات تخصيص الموارد في النظامين الرأسمالي والاشتراكي، كونهما النظامين السائدين عالميًا، مبينًا أن كليهما يفتقر إلى عدالة أخلاقية حقيقية في توزيع الموارد، حيث تترك الرأسمالية المواطن فريسة لجشع السوق، بينما تجعل الاشتراكية المواطن رهينة تحكم الدولة.

يوصي البحث بضرورة تدريس "أخلاقيات الاقتصاد" في الجامعات، ووضع نماذج اقتصادية تستند إلى منظومة قيمية واضحة، تضمن الاستخدام الأمثل والعادل للموارد، في ظل متغيرات اقتصادية واجتماعية متسارعة.

الكلمات المفتاحية: أخلاقيات الاقتصاد – تخصيص الموارد – العدالة الاقتصادية – الرأسمالية – الاشتراكية

المقدمة

في ظلِّ انتشار الرأسمالية وسيطرتها على اقتصاديات دول العالم وتحديدًا الدول العظمى، استشرى الفساد وانعدام الأخلاق في المعاملات الاقتصادية، وخضعت كافة المعاملات الاقتصادية لسياسات السوق الحرّ، وأصبح الأغنياء وحدهم من يسيطرون على الأسواق ويتحكمون بالاقتصاد، وبات أصحاب عناصر الإنتاج هم الذين يحصلون على دخولهم وأرباحهم من هذه الموارد، أمَّا العمال البؤساء الذين لا يملكون عناصر الإنتاج، فإنَّهم لا يحصلون إلَّا على دخلهم مقابل المجهود الذي يبذلونه، ولا شكَّ أنَّ هذا الأمر أدى إلى زيادة ثراء أصحاب الأعمال؛ نتيجة ارتفاع دخولهم مما يؤدي إلى زيادة ملكية عناصر الإنتاج وتراكمها في أيدي قلة من أفراد المجتمع، وتتسع بذلك الهوة بين الطبقة العاملة وطبقة أصحاب الأعمال.

وفي ظلِّ هذا الوضع الاقتصادي المتردي، وتلك الأزمات التي تعصف بالاقتصاديات الكبرى في دول العالم، أصبح هناك حاجة لتعظيم قيمة الموارد الاقتصادية، واستغلالها بالشكل الأمثل وبما يُحقق آمال وتطلعات شعوب دول العالم، فلجأ علماء الاقتصاد إلى تخصيص الموارد الاقتصادية؛ وذلك لإنتاج السلع

والخدمات القابلة لإشباع وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين، وكان من الضروري أنْ يتمَّ هذا التخصيص في منظومة أخلاقية وقيمية تضمن تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التخصيص.

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

يُعالج هذا البحث بعض الجوانب المتعلقة بأخلاقيات تخصيص الموارد البشرية، وذلك من خلال تسليط الضوء على الموارد البشرية وآليات تخصيصها، وإيضاح علاقة علم الأخلاق بعلم الاقتصاد، ثمَّ استعراض أخلاقيات تخصيص الموارد في المذاهب الاقتصادية، وتحديد النظامين: الرأسمالي والاشتراكي، وذلك باعتبارهما النظامين الاقتصاديين المهيمنين على اقتصاديات العالم، ويُجيب هذا البحث على سؤال رئيسي يتفرع منه عدد من الأسئلة الفرعية كالتالي:

السؤال الرئيسي:

ما هي أخلاقيات تخصيص الموارد الاقتصادية؟

الأسئلة الفرعية:

1. ما العلاقة التي تربط بين علم الاقتصاد وعلم الأخلاق؟
2. ما المقصود بتخصيص الموارد الاقتصادية؟
3. ما هي آليات وشروط تخصيص الموارد الاقتصادية؟
4. ما هي أخلاقيات تخصيص الموارد في المذاهب الاقتصادية؟

أهداف الدراسة:

تتطلع هذه الدراسة إلى تكوين صورة واضحة عن أخلاقيات تخصيص الموارد البشرية، مع إلقاء الضوء على أخلاقيات تخصيص الموارد في المذاهب الاقتصادية، وتحديدًا النظامين: الرأسمالي والاشتراكي، وذلك باعتبارهما النظامين الاقتصاديين المهيمنين على اقتصاديات العالم.

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية وقيمة الموضوع الذي تتناوله، وهذه الدراسة تتناول موضوعًا اقتصاديًا هامًا يتعلق بحياة الناس ومعاشاتهم، كما يرتبط أيضًا بمصير مجتمعات بأكملها، وخاصة وأنَّ الاقتصاد بات عصب الأمم، إذ تُقاس قوة الأمم الآن بقوتها الاقتصادية، وفي ظلّ هذه الأزمات الاقتصادية التي تعصف بالاقتصاد العالمي وتوجه العديد من الدول إلى تخصيص مواردها الاقتصادية وتعظيم الاستفادة منها، فكان لابدَّ من تناول هذا الموضوع الاقتصادي الهام، ليس هذا وحسب، بل ووضعه في منظومة قيمية وخُلقية تضمن تحقيق الأهداف المرجوة من هذا التخصيص.

منهج الدراسة:

اعتمد الباحث في هذه الدراسة على المنهج التحليلي الاستنباطي، وجاءت خطة البحث كما يلي:

المبحث الأول:

العلاقة بين فلسفة الأخلاق وعلم الاقتصاد

لِ اتِّساع الفجوة بين علم الاقتصاد وعلم الأخلاق بفعل ضغوط الجرائم الاقتصادية من جهة، وعجز الاقتصاد الهندسي أو اللوجستي عن استيعاب العديد من المشاكل والأزمات الاقتصادية التي يُعاني منها مختلف شعوب العالم من فقر ومجاعة رغم الفائض العالمي من إنتاج الأغذية، واتِّساع الهوة بين الأغنياء والفقراء مما يُهدد الفوارق الاجتماعية من جهة أخرى، وأصبح من الضروري اليوم التساؤل عن طبيعة العلاقة بين الأخلاق وعلم الاقتصاد، وخاصة في ظلِّ هيمنة الرأسمالية المتوحشة على الاقتصاديات الكبرى في العالم، وظهور بعض الأصوات الدَّاعية إلى فصل الأخلاق عن كافة التعاملات الاقتصادية (راسل، 1977، ص 476)، وفي ظلِّ هذه الأوضاع، كان لابدَّ لفلسفة الأخلاق أن تتدخل؛ وذلك لترسيخ العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الأخلاق، باعتبار أنَّ ترسيخ العلاقة بينهما بات ضرورة ملحة تستند عليها الظروف العالمية، بل إنَّ التوصل لإيجاد حلول اقتصادية ناجعة لن يأتي إلَّا بالتوظيف الفعَّال للبعد الأخلاقي في علم الاقتصاد، وفي هذا المبحث، سوف نناقش طبيعة العلاقة بين فلسفة الأخلاق وعلم الاقتصاد، وذلك من خلال المطلبين التاليين:

المطلب الأول

أخلاقيات علم الاقتصاد

كثيرًا ما يُثار الجدل حول طبيعة علم الاقتصاد، ويكاد ينحصر البحث حول قضية مدى أخلاقية هذا العلم، وما إذا كان هذا العلم ينطوي على مضامين أخلاقية ومعيارية إلى جانب القضايا الحسابية والرياضية، أم أنَّه علم وضعي يبحث فيما هو كائن بالفعل، وقد انقسم الاقتصاديون في هذا الشأن إلى فريقين، يرى الأول منهما أنَّ علم الاقتصاد، شأنه في ذلك شأن مختلف العلوم الاجتماعية الأخرى، علم وضعي، لا علاقة له بالقيم أو الأخلاق، ويقوم على المصالح المجردة، والمنفعة المحضة، بينما يرى الفريق الآخر أنَّ هذا العلم يقوم على القيم والمضامين الأخلاقية، وبالرغم من أنَّ الارتباط الوثيق بين علم الأخلاق والاقتصاد أدى إلى ظهور العديد من المشكلات الأخلاقية، إلى جانب مشاكله الكلاسيكية المرتبطة بالاقتصاد السياسي، مثل: هيمنة الصبغة التجارية للبضائع والأشخاص في آن واحد، وسبل التوفيق بين زيادة وتيرة التنمية الاقتصادية وتحقيق الرخاء الاقتصادي من جهة، وبين الحفاظ على موارد البيئة وتعظيمها وحمايتها من التلوث من جهة أخرى، إضافة إلى ما تطرحه المجالات الاقتصادية الجديدة من تحديَّات ومشاكل (محيي الدين، 2017، ص 16).

، إلَّا أنَّه لا يُمكن فصل الأخلاق عن الاقتصاد، وفيما يلي سوف نناقش آراء كلا الفريقين.

أولًا: أدلة القائلين بأنَّ علم الاقتصاد علم وضعي لا علاقة له بالأخلاق والقيم

يرى الكثيرون من رواد علم الاقتصاد بوضعية هذا العلم، وأنَّه لا علاقة له بالأخلاق، بل هو علم قائم على المنفعة المحضة التي لا تحكمها قيم، ورواد هذه المدرسة الوضعية يفصلون بين الغايات والسلوك، وينظرون إلى ما هو كائن بالفعل، لا بما ينبغي أن يكون، ويرون استحالة ربط الأخلاق بالاقتصاد (جليل وبابلي، 1988، ص 16)

، ومن رواد هذه المدرسة الاقتصادية الشهير " دافيد ريكاردو" (عبد العزيز، 2016)، والذي تجاهل دور الأخلاق في علم الاقتصاد، وفضَّل التركيز على ما هو اقتصادي صرف، وتجاهل كلَّ ما هو إنساني، (ملوك، 2018، ص 27) وفي هذا السياق يرى " ليونيل روبنز"(Robbins ، 2008، ص 63)

أنَّه لا يمكن الجمع بين الاقتصاد والأخلاق، وخلاصة رأي هذا الاتجاه أنَّ الاقتصاد علمًا وصفيًا الأصل وليس علمًا أخلاقيًا يسعى لتغيير العالم، فالاقتصادي لا يتَّخذ قراره سوى بعد دراسة المعطيات المادية المتوافرة لديه، ووفقًا لمعادلة جني الأرباح وتفادي الخسائر، فبالنسبة للاقتصاديين الذين يرون وضعية علم الاقتصاد فإنَّهم يشددون على ضرورة إبطال الفرضيات الخارجة عن إطار إعداد النماذج الرياضية التي تقيس مستويات الربح والخسارة.

ثانيًا: أدلة القائلين بأنَّ علم الاقتصاد علم ينطوي على مضامين أخلاقية ومعيارية

يرى أنصار هذا الاتِّجاه أنَّ علم الاقتصاد علم ينطوي على مضامين أخلاقية ومعيارية إلى جانب القضايا الحسابية والرياضية، إذ إنَّه من الصعب تصور أنَّ سلوك الإنسان الواقع تحت تأثير وضغط النظام المادي أو المذهب الاجتماعي لا يخفي في طياته افتراضات حكمية أو قيمية مسبقة هي أساس قيام ذاك النظام أو المذهب، وفي هذا الصدد تقرر "جوان فايوليت روبنسون"(Robinson ، 2019)

أنَّه من غير المنطقي مناقشة المشكلات الإنسانية، بما في ذلك المشكلات الاقتصادية، بعيدًا عن اعتباراتنا الأخلاقية، وتؤكد الكثير من الدراسات والكتابات الاقتصادية المختلفة، أنَّ النظرية الاقتصادية الكلاسيكية لم تكن في معزلٍ عن الاعتبارات الأخلاقية، ودليل ذلك أنَّ مؤسس هذه النظرية الاقتصادية الكلاسيكية، وهو العالم الاسكتلندي الشهير "آدم سميث"، لم يبحث أبدًا عن بلورة علم اقتصاد مستقل عن الأخلاق، بل إنَّ "سميث" نفسه كان أبرز فلاسفة الأخلاق، وقد سعى دومًا إلى الربط بين كلّ ما هو علمي بما هو إنساني، وذلك انطلاقًا من أنَّه لا غنى لأي مقاربة اقتصادية عن نظام قيمي وأخلاقي تتخذ منه معيارًا تهتدي به في تدبير شؤون المجتمع وتنظيم اقتصاده وفق مصالحه وحاجاته الأساسية، ولهذا ينتقد علماء هذا الاتجاه المدرسة الحديثة في علم الاقتصاد، والتي سعت لتوسيع الفجوة بين علم الاقتصاد الحديث والأخلاق(ملوك، 2018، ص 27–30).

6. وقد طرح روبرت هيلبرونر (Robert Heilbroner) سؤالًا عجز أنصار الاتِّجاه القائل بوضعية علم الاقتصاد عن الإجابة عليه، وهذا التساؤل يتمحور حول استحالة اختزال علم الاقتصاد في مجرد تعريف أو شرح أو توضيح الأشياء التي توجد مستقلة بذاتها عن قيم الاتِّجاهات التي يعتنقها المحلل،

وخلاصة ما يراه روبرت أنَّ التحليل الاقتصادي لا يُمكن أن يكون خاليًا من الاعتبارات الأخلاقية كليًا، مؤكدًا أنَّ وجود هذه الاعتبارات الأخلاقية في علم الاقتصاد ليس عيبًا، بل إنَّها دليل على ملازمة الأخلاق لكافة العلوم، وخاصة علم الاقتصاد(عكاشة، 2019، ص 569)، بل لا نبالغ إذا قلنا أنَّ الأخلاق هي المسؤولة عن تحديد الشروط الجيدة والملائمة للحياة الإنسانية، وليس على الاقتصاد سوى تحديد الوسائل الأكثر نجاعة لخلق هذه الشروط وبلورتها على أرض الواقع(ملوك، 2018، ص 27)، لأنَّ مقتضيات الثقة العلمية تستدعي أن تُعلن وتُبرز القيم الأخلاقية بوضوح تام؛ وذلك لأنَّها تمثل الخلفيات المثالية للتحليل العلمي، ولا تُعدُّ هذه الخلفيات المثالية لازمة للوصول إلى نتائج علمية وحسب، بل إنَّ التحليل النظري نفسه يعتمد عليها بشكل كبير.

ثالثا: محاولة حسم الجدل بين آراء الاتجاهين السابقين

قبل الخوض في محاولة حسم الجدل بين الفريق القائل بأنَّ علم الاقتصاد ينطوي على مضامين أخلاقية ومعيارية إلى جانب القضايا الحسابية والرياضية، وبين الفريق القائل بأنَّه علم وضعي يبحث فيما هو كائن بالفعل، لابدَّ أولًا من التأكيد على أنَّ المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية التي قادها "آدم سميث" سعت لربط كلِّ ما هو علمي بما هو إنساني، ولكن المدرسة الحديثة في علم الاقتصاد، استطاعت توسيع الفجوة بين علم الاقتصاد الحديث والأخلاق(ملوك، مرجع سابق، ص 27–30)، وقد أُثير الكثير من السجالات والنقاشات بين علماء الاقتصاد حول علاقة علم الأخلاق بعلم الاقتصاد، وحقيقة الأمر أنَّ عملية دمج علم الاقتصاد وربطه بالأخلاق تُعدُّ عملية معقدة، إذ تستلزم إيجاد آليات وأدوات تجسد تطبيق الأخلاق ميدانيًا في الحقل الاقتصادي، وقد حققت ماليزيا نجاحًا ملحوظًا عندما خططت في خطتها التنموية لسنة 2020م فصلًا كاملًا متعلق بإدماج القيم الأخلاقية في إدارة الأعمال، واستطاعت أن تكون مجتمع متشرب بالقيم المعنوية والأخلاقية القوية، وتسوده العدالة الاقتصادية(صقر، 2019، ص 111)
، وقد تمكنت التجربة الماليزية من استنباط تصورات ومقاربات واسقاطات تفاعل المزج بين الأخلاق والاقتصاد في إطار عملية وظيفية متبادلة الأثر والتأثير ليتسنى استغلالها على المستويين الجزئي والكلي، ولابدَّ من التأكيد على أنَّ التوصل لنماذج اقتصادية موظفة للعنصر الأخلاقي من شأنه الارتقاء بالأداء الاقتصادي وتحسين آليات توزيع وإنتاج الثروة.

المطلب الثاني:

دور الأخلاق في التحليل الاقتصادي

يُوجد اهتمام متزايد من قِبل الاقتصاديين وحرص كبير على التأكيد على ضرورة احترام الأخلاق في كافة التصرفات الاقتصادية، ويؤكد هذا الاهتمام قيام بعض الجامعات في الدول الأكثر تقدمًا بتدريس مادة "أخلاقيات الأعمال الاقتصادية" (قرم، 2003، ص 275)، ولهذه الخطوة أهمية كبيرة في ظلِّ تراجع الفكر النقدي واعتماد العلوم الاقتصادية بشكل كامل على الأساليب الكمية الرياضية الشكلية المهيمنة عليها،

وتجدر الإشارة إلى أنَّ العمل الاقتصادي يتَّسم بطبيعته الاجتماعية، وقد ربط كثير من المفكرين والاقتصاديين بين علم الاقتصاد وعلم الاجتماع، وقاموا بتعريف علم الاقتصاد على أنَّه: علم اجتماعي يهتم بكيفية استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة بطريقة مثلى؛ لإنتاج حجم متزايد من السلع والخدمات؛ لإشباع الحاجات على مدار الزمن، كما يهتم بكيفية توزيع ناتج النشاط الاقتصادي بين أفراد وفئات المجتمع (ملوك، مرجع سابق، ص 27–30)، كما عرفه البعض بأنَّه: "العلم الذي يهتم بدراسة القوانين الاجتماعية التي تحكم إنتاج وتوزيع الوسائل المادية التي تُستخدم في إشباع الحاجات الإنسانية" (المولى، 1977، ص6)، ونظرًا لاتِّصاف العمل الاقتصادي بالطبيعة الاجتماعية، كان من الضروري ألَّا يجري هذا العمل في فراغ أخلاقي، بل لابدَّ من الاعتماد على منظومة قيمية وأخلاقية تنظيم العملية الاقتصادية، وخاصة في ظلِّ هيمنة الرأسمالية على المعاملات الاقتصادية وانتشار فلسفة السوق الحرّ وتراجع دور الدولة في الرقابة على الأسواق (قرم، 2003، ص 275).

وفي الولايات المتحدة الأمريكية، وتحديدًا بعد توحش الرأسمالية وطغيان الممارسات الاقتصادية الغير أخلاقية مثل الاحتكار، برز على الساحة الاقتصادية مفكرون ومحللون يشددون على ضرورة العودة إلى أخلاقيات السوق ووضع منظومة أخلاقية وقيمية لضبط منظومة الاقتصاد؛ وذلك من أجل تحقيق الشفافية في حسابات الشركات والمصارف وضمان نزاهة التعاملات المالية وخاصة في البورصات والدفاع عن حقوق المساهمين، إضافة إلى حماية المستهلك من جشع التجار واستغلالهم حاجيات المواطنين، ومن المتوقع أن تزداد مثل هذه التحركات وخاصة في ظلِّ التدهور المستمر في اقتصاديات العالم وعلى رأسها اقتصاديات الدول الكبرى، وفي أوروبا، وتحديدًا في فرنسا، برز القضاة كقوة رادعة لا يُستهان بها في مجال الأخلاق الاقتصادية والمالية، إذ تعتمد الدولة الفرنسية على هؤلاء القضاة في مجال مكافحة سوء استعمال أموال وممتلكات الشركات العامة والخاصة من قبل القائمين عليها لتحقيق مصالحهم الشخصية، أو مصالح أصدقائهم من السياسيين الفاسدين، وقد انتقل توجه الدولة الفرنسية في مجال الربط بين الأخلاق والاقتصاد إلى درجة وضع قوانين تشريعية تحافظ على حقوق المواطنين وتحميهم من الابتزاز، ومن أمثلة هذه التشريعات تحديد الحد الأقصى للفائدة الفعلية في المصارف الفرنسية بهدف تخفيف الأعباء عن الفئات غير المقتدرة.

ينبغي ألَّا يفوتنا عند الحديث عن دور الأخلاق في علم الاقتصادي، الإشارة إلى استحالة التخلص من سطوة المشاعر والأحاسيس خلال إجراء أي تعامل اقتصادي، وهو ما يُعبر عنه بـ "الاستبطان الذاتي (خصاونة، 2011، ص 69)، ومن غير المنطقي ألَّا يتأثر علماء الاقتصاد والخبراء الاقتصاديين بالمنظومة القيمية والأخلاقية خلال ممارساتهم الاقتصادية، وتجدر الإشارة إلى وجود تناقض واضح بين الطابع المستبعد لعلم الأخلاق المطبق في علم الاقتصاد الحديث، وبين تطور الاقتصاد كفرع من علم الاقتصاد، وقد أشرنا من قبل إلى أنَّ مؤسس علم الاقتصاد "أدم سميث" كان أحد كبار فلاسفة الأخلاق ي عصره، وقد سعى دومًا إلى الربط بين كلِّ ما هو علمي بما هو إنساني(ملوك، 2018، ص 27–

30)، وقد ظلَّ علم الاقتصاد يُدرَّس ولفترة طويلة في جامعة كامبريدج لجزء من متطلبات الشرف والأمانة في علم الأخلاق، وهذا يؤكد العلاقة الوثيقة التي تربط الأخلاق بعلم الاقتصاد، وبالرغم من ارتباط علم الاقتصاد بالسعي وراء الثروة بشكل مباشر، إذ يُقصد بعلم الاقتصاد: "العلم الذي يبحث في إنتاج وتوزيع وتداول الثروة" (المولى، 1979، ص 33)، ويُعرفه "آدم سميث" بأنَّه: "علم الثروة"(المولي، 1979، ص 34)، إلَّا أنَّه يرتبط وبشكل عميق بالعديد من القضايا والموضوعات الأخلاقية، ويتضمن تقدير أهداف رئيسية أكثر، فإذا كانت حياة المال والحرص على جمعه هي واحدة من الغرائز الفطرية في البشر، إلَّا أنَّ هذه الغريزة لابدَّ أنَّ تضبطها منظومة قيمية وأخلاقية تمنعها من الشذوذ والانحراف.

المبحث الثاني

ماهية تخصيص الموارد الاقتصادية وشروطها

تُعدُّ الموارد الاقتصادية محورًا أساسيًا؛ لتحقيق التقدم والرفاهية الاقتصادية؛ وذلك لأنَّ تحقيق المستوى الأمثل للتنمية الاقتصادية والنمو الاقتصادي يرتبط بمدى وفرة هذه الموارد وتنوعها، ونظرًا لأهمية الموارد الاقتصادية والحاجة إلى تخصيصها بما يضمن الاستغلال الأمثل لها وتوزيعها بشكل عادل، رأيت أنَّه من الأهمية أن أبين في المطلب الأول المقصود بتخصيص الموارد الاقتصادية، وفي المطلب الثاني يتمّ التركيز على شروط تخصيص الموارد الاقتصادية وآلياتها، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

المقصود بتخصيص الموارد الاقتصادية

قبل الخوض في الحديث عن المقصود بتخصيص الموارد الاقتصادية، لابدَّ لنا أولًا من الحديث عن الموارد الاقتصادية ذاتها، ومن ثمَّ التطرق للحديث عن تخصيص الموارد الاقتصادية.

أولًا: مفهوم الموارد الاقتصادية:

يُقصد بالموارد البشرية عند الاقتصاديون: تلك العوامل الإنتاجية التي تُستخدم في إنتاج السلع والخدمات القابلة لإشباع وتلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين(عجمية، 1986، ص 740)، وإذا ما نظرنا إلى المعنى الشامل والواسع لمصطلح "موارد اقتصادية"، نجد أنَّه يُقصد به كافة الهبات التي منحنا الله إياها في هذا الكون الشاسع، والتي يُمكن للإنسان استغلالها وتحويلها من جمادات ليس لها قيمة، إلى ثروة ذات قيمة اقتصادية كبيرة؛ وذلك بتحويلها إلى سلع وخدمات يمكن الاستفادة منها، فقد منح الله (سبحانه وتعالى) الإنسان قدرة كبيرة في إحداث تغييرات مهمة في التركيب الوظيفي لتلك الموارد من خلال تفاعل الإنسان مع البيئات الطبيعية التي تحتضننا، وتشمل كافة الموارد الاقتصادية مختلف الكنوز الموجودة في الغلاف الغازي المحيط بهذا الكوكب كاملًا، وما يحتويه من ماء وهواء وغير ذلك، كما تشمل التربة والغلاف المائي والغلاف النباتي والحيواني(حسين وبنى هاني، 1996، ص 5).

ثانيًا: مفهوم تخصيص الموارد الاقتصادية:

تخصيص الموارد الاقتصادية يُراد بها توجيه تلك الموارد نحو الاستخدامات الممكنة في عملية الإنتاج من بين البدائل المعروفة طبقًا لمعيار ما، وتخصيص الموارد وإعادة تخصيصها باستمرار ضرورة حتمية يفرضها الواقع إذا ما أردنا تحقيق الاستفادة القصوى لحاجات الأفراد ومتطلباتهم في المجتمع، وذلك استجابة لهذه الحاجات المتغيرة دائمًا، وتُعدُّ عملية تخصيص الموارد من العمليات ذات الصلة الوثيقة بعملية الإنتاج من جهة أنَّها تحدد النسب التي يتمُّ بها المزج بين عناصر الإنتاج في أي عملية إنتاجية، وبعملية الاستهلاك أيضًا من جهة أنَّها قادرة على تلبية رغبات المستهلكين الذين يستهلكون ما يُنتج من السلع والخدمات(كافي،2017، ص 39)، ويُقصد بها أيضًا تلك العملية التي يتمُّ من خلالها توزيع الموارد المادية والبشرية بين الأغراض أو الحاجات المختلفة، وذلك بهدف تحقيق أكبر قدر من الرفاهية لكافة فئات المجتمع(سلامة، 2015، ص 258).

وتُعدُّ الأسعار هي الأداة الأساسية لتخصيص الموارد الاقتصادية؛ وذلك من خلال قيامها بالوظيفتين التاليتين: أولًا: سيادة المستهلك، وثانيًا: دافع الربح. فنتيجة لتفضيلات المستهلكين، يتمُّ تحديد ما يجب إنتاجه والكميات التي تُنتج، بالإضافة إلى تقدير المنتجين للنفقة والعائد، وتعمل الأسعار على تخصيص الموارد من خلال شرط الكفاءة، وهي تنظيم الإنتاج لجميع عوامل الإنتاج بالطريقة المثلى. وإذا كانت هذه العملية معبرة عنها بالثمن، فإنَّ الكفاءة تكون أعلى، إذ إنَّ قيمة الإنتاج تكون أعلى من مدخلاتها، أمَّا شرط تحقيق الكفاءة فهو أن توزع الموارد بين فروع الإنتاج بحيث تكون الزيادة بمقدار وحدة واحدة من كمية العنصر المستخدم والتي تُزيد الإنتاج بمقدار ثمن العنصر على الأقل(كافي، 1996، ص 40) .

يوجد ما يمكن تسميته بـ "التخصيص الكفء للموارد الاقتصادية"، ويُقصد به توزيع الموارد الاقتصادية بين أغراض الاستهلاك والاستثمار وهو ما يُسمى (التخصيص عبر الزمن)، وكذلك توزيع الموارد بين الأنشطة والقطاعات المختلفة أي (التخصيص القطاعي)، هذا بالإضافة إلى توزيع الموارد بين المناطق المختلفة، وهو ما يُطلق عليه (التخصيص الجغرافي)، فضلًا عن تخصيص الموارد بين القطاعين العام والخاص (التخصيص الحكومي)، ويمكن القول أنَّ موارد المجتمع قد خصصت بكفاءة إذا كان هناك عدم إمكانية لتحقيق أيَّة زيادة في مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية باستخدام التخصيصات للموارد الاقتصادية ذاتها (لعيبي، 2016، ص 53)، ومما سبق يمكن تقسيم التخصيص على النحو الآتي(سلامة، 2015، ص 258):

1. تخصيص الموارد بين القطاع العام والقطاع الخاص
2. تخصيص الموارد بين سلع الإنتاج وسلع الاستهلاك
3. تخصيص الموارد بين الاستهلاك العام والخاص.
4. تخصيص الموارد بين الخدمات العامة والخدمات الخاصة.

المطلب الثاني:

شروط تخصيص الموارد الاقتصادية وآلياتها

في هذا المطلب سوف نتناول شروط تخصيص الموارد الاقتصادية وآلياتها، وذلك على النحو التالي:

أولا: شروط تخصيص الموارد الاقتصادية

إنَّ تخصيص الموارد الاقتصادية يُثير العديد من المشكلات على المستوى القومي؛ وذلك نتيجة لتعدد الأنشطة الإنتاجية من السلع والخدمات، وتقوم هذه الأنشطة بتحويل السلع الأولية والوسيطة إلى سلع وسيطية ونهائية عن طريق جمع أنواع معينة من السلع بنسب معينة، واستخدام هذه السلع لإنتاج سلع أخرى، وقد يكون النشاط وحيدًا إذا كان هناك فن إنتاجي واحد خاصًا به، ولكن في حال وجود أساليب فنية بديلة لإنتاج سلعة ما، ففي هذه الحالة يكون هناك مجموعات بديلة من قيم المدخلات التي تنتج نفس السلعة، ويمكن أن نصف التخصيص الاقتصادي بأنَّه كفء إذا ما حقق إنتاجًا من السلع النهائية بحيث لا يُحقق أي تخصيص آخر زيادة في انتاج سلعة دون أن يؤدي ذلك إلي تخصيص إنتاج سلعة أخرى، وخلاصة ذلك أنَّ التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية على المستوى القومي يتحقق من خلال تخصيص الأنشطة في إنتاج السلع والخدمات، ويتحقق كذلك عندما تكون تدفقات السلع التي ينتجها لكل نشاط أكبر من أي تدفقات من أي فئة أخرى من السلع والخدمات(كافي، 1996، ص 40-41) .

ويمكن إيضاح شروط تحقيق الوضع الأمثل لتخصيص الموارد الاقتصادية في النقاط التالية:

1. التوزيع الأمثل للسلع:

يُمكن تحقيق التوزيع الأمثل للسلع بين الأفراد إذا تساوى معدل الإحلال الحدِّي بين كلّ زوج من السلع لجميع أفراد المجتمع، ويمكننا إعادة توزيع السلع بين الأفراد عن طريق المبادلة، بحيث يُحسن وضعهما طالما اختلف معدل الإحلال الحديّ بين السلعتين، وفي هذه الحالة نصل إلى نقطة معينة على منحنى التعاقد الذي يُمثل بيانها جميع النقط التي تتساوى عندها معدلات الإحلال الحدِّية لفردين أو مجموعتين من المستهلكين، وتحقق كلّ نقطة على هذا المنحنى الشرط اللازم للتوزيع الأمثل (أبو علي، 1979، ص 78).

2. التوازن بين المستهلك والمنتج:

من الضروري أن يكون هناك حالة توازن بين معدل الإحلال الحدي في الاستهلاك بين أي سلعتين معًا، ومعدل الإحلال الإنتاجي لهاتين السلعتين لكلِّ منتج، ويُمكن تعريف معدل الإحلال الإنتاجي بين سلعتين ما بأنَّه: عدد الوحدات من السلعة الثانية التي يجب التضحية بها لإنتاج وحدة إضافية من السلعة الأولى، أي ميل منحنى إمكانيات الإنتاج الذي يُعين أكبر كمية ممكنة من السلعة الأولى على مستويات محددة من إنتاج السلعة الثانية (نصر، شامية، 1989، ص 118) .

3. التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج بين الاستعمالات المختلفة:

إنَّ السعي لتعظيم مستوى الإنتاج وتحقيق مستوى عالٍ من الرفاهية لكافة شرائح المجتمع، يتطلب الحصول على قدرٍ كبير من الإنتاج باستخدام عناصر الإنتاج بأقلِّ كلفة ممكنة، وشرط هذا الوضع التوازني يتمثل في الوصول إلى نقطة تتعادل فيها معدل الإحلال الحدي الفني بين عناصر الإنتاج لجميع المنشآت، ويبين هذا الشرط أنَّ كلَّ منتج يكون قد وصل إلى مستوى الإنتاج الأمثل عن طريق استخدام التوليفة الأكثر كفاءة من عوامل الإنتاج (حسين وبنى هاني، 1996، ص39).

إنَّ وضع المنافسة الكاملة تضمن تحقيق الشروط السابقة، وبالتالي يمكننا الوصول إلى الوضع الأمثل للاستهلاك والإنتاج والتوزيع، فقواعد المنافسة الكاملة تضمن للمجتمع إنتاج الكميات التي يريدها عن طريق الاستخدام الأمثل للموارد الإنتاجية، أي أنَّ المجتمع حقق الكفاءة الفنية والتوزيعية في استخدام الموارد وإنتاج وتوفير السلع والخدمات (نصر و شامية، 1979، ص 353).

ثانيًا: آليات تخصيص الموارد الاقتصادية:

بالرغم من هيمنة الرأسمالية على اقتصاديات الدول الكبرى وغالبية دول العالم، إلَّا أنَّ الدولة ما زالت تتدخل في النشاط الاقتصادي؛ بغية ضبط الأسواق وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية وتوجيهها نحو الاستخدام الأمثل لتحقيق الاستقرار الاقتصاديّ والحدّ من الآثار السلبية الناجمة عن الكساد والتضخم الاقتصادي، وفي الغالب الأعم تقوم الدولة بوضع السياسات الاقتصادية وتحديد الشكل الأمثل لتدخلها في النشاط الاقتصادي، وآليات التخصيص واستخدام وتوزيع الموارد ومصادر الإيرادات، إضافة إلى وضع سياسات من شأنها الحدّ من التضخم وضبط مستويات الأسعار والصرف للعملة المحلية، وتوظيف النظام الضريبي، ويمكن استخدام العديد من الأساليب التي تساعد على تحليل نشاط القطاع العام، ولكن أكثر هذه الأساليب شيوعًا(الفاتح، 2004، ص 51-52):

1. المعيار الذي ينطبق عند الحكم على مزايا سياسات الميزانية، ويهتمّ هذا الأسلوب بكيفية تقييم نوعية المؤسسات والسياسات المالية وكفاءة عملها.
2. دراسة ردود الفعل المتعلقة بالعبء الضريبي؛ وذلك لتحديد من سيتحمل هذا العبء، ولابدَّ من تتبع استجابة القطاع الخاص له.

ويمكن تخصيص الموارد الاقتصادية من خلال الآليات التالية:

1. الأدوات المالية لسياسة التوزيع:

تُعدُّ الأدوات المالية لسياسة التوزيع من أكثر الطرق المناسبة لتنفيذ عملية إعادة توزيع الموارد التي يتمّ تخصيصها عبر السياسة المالية العامة، وتجمع بين الضرائب التصاعدية على الدخل والإعانة للعائلات ذات الدخل المحدود، كما تستخدم الضرائب المباشرة على الدخل في تمويل مختلف الخدمات العامة التي تستفيد منها العائلات محدودة الدخل، وبالنسبة للضرائب غير المباشرة على السلع الترفيهية فيمكن

استغلالها لدعم السلع الأساسية للمواطنين، ومن الضروري الحرص على توفير السلع والخدمات الأساسية لكافة المواطنين، ويمكن استغلال الضرائب التصاعدية لتوفير هذه السلع الأساسية، ويمكن فرض عبء إضافي على القادرين وذوي الدخول المرتفعة لتوفير أموال إضافية لخزينة الدولة لحين تحسن الميزانية(درازي ، 1990، ص 226-231).

2. الإنفاق العام وإعادة توزيع الدخل:

للإنفاق العام دور هام وحيوي في إعادة توزيع الدخل، بل لا نبالغ إن قلنا إنَّه من الأهداف الأولية للسياسة الإنفاقية بالمجتمع؛ وذلك لإعادة توزيع الدخل بما يضمن العدالة بين أفراده ويساهم في القضاء على مشكلة الفقر وتقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء(الفاتح، 2004، ص 53)

المبحث الثالث:

أخلاقيات تخصيص الموارد في المذاهب الاقتصادية

إنَّ المشكلة الأساسية التي تواجه أيّ مجتمع من المجتمعات في المجال الاقتصادي تكمن في آلية تحديد المجتمع للسلع والخدمات الواجب إنتاجها، وتحديد كميتها، وذلك دون إغفال الطريقة التي يتمُّ بها إنتاج هذه السلع والخدمات، وآلية توزيعها على أفراد المجتمع، ففي ظل النظام الرأسمالي مثلًا، تُحلّ هذه المعضلات من خلال آلية السوق الحرِّ، إذ تترك كافة هذه الإشكاليات لآليات العرض والطلب، وتعتبر الأسعار هي الموجه الأساسي لعملية تخصيص الموارد في هذا النظام، أمَّا في النظام الاشتراكي ذي التخطيط المركزي الشامل، فالأسعار لا تقوم بدور كبير في هذا المجال، خلافًا لما هو سائد في النظم الرأسمالية، ففي ظلِّ التخطيط المركزي والتنفيذ اللامركزي تؤدي الأسعار الدور الرئيسي في تخصيص الموارد بنفس طريقة النظام الرأسمالي، ولكن وجه الخلاف هنا أنَّ السعر لا يتحدد في السوق وفقًا لآليات العرض والطلب، بل تقوم الجهة المختصة بالتخطيط بوضع الأسعار وتحديدها بما يساهم في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية بأكبر كفاءة ممكنة (أبو على، 1969، ص 75)، ومن الملاحظ أنَّ كلا النظامين: الرأسمالي والاشتراكي، لا يتقيدان بأخلاقيات الاقتصاد، ففي النظام الرأسمالي يترك المواطن ضحية لجشع التجار، وفي النظام الاشتراكي يُترك التجار فريسة لرغبات الدولة، وفي هذا المبحث سوف نناقش أخلاقيات تخصيص الموارد في المذاهب الاقتصادية، وذلك من خلال تتبع آليات وأدوات ووسائل النظامين الرأسمالي والاشتراكي في تخصيص الموارد، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

أخلاقيات تخصيص الموارد في الفكر الرأسمالي

تُعتبر الأسعار في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية هي العمود الفقري والموجه الأساسي لعملية تخصيص الموارد، فعلى سبيل المثال، إن كان هناك سلعة ما، ذات تكلفة مرتفعة مقارنة بإنتاج نفقاتها، فإنَّنا نوجه مواردنا لإنتاج هذه السلعة كي يقلّ الربح المتحصل منها كنتيجة لزيادة العرض من جهة، وزيادة أسعار

عوامل الإنتاج المستخدمة بزيادة الطلب عليها من جهة أخرى، أمَّا في حال انخفاض السعر عن نفقات الإنتاج، فإنَّنا نجد أنَّ الموارد تخرج من ميدان إنتاج هذه السلعة بهدف تحقيق أكبر عائدٍ من الأرباح في مجال آخر، ويستقر تخصيص الموارد حين لا يكون هناك فرصة لتحقيق ربح ما من وراء الانتقال من نشاط إنتاجي آخر، لذا نجد أنَّه في حال أرادت الدولة زيادة إنتاج سلعة معينة فإنَّها تسعى لتخفيض نفقات إنتاجها، وذلك من خلال العديد من الوسائل يأتي في مقدمتها إعفاء هذه السلعة من الضرائب، أو من جزء منها على الأقلِّ؛ وذلك لتشجيع المنتجين على زيادة إنتاج هذه السلعة ذات الأرباح المرتفعة، وبذلك تتجه الموارد إلى هذا النشاط الإنتاجي (أبو على، 1969، ص 74).

وفي هذا المطلب سوف نتناول أخلاقيات تخصيص الموارد في النظام الرأسمالي من خلال العناصر التالية:

أولًا: توازن المستهلك

دائمًا ما يسعى المستهلك في الأنظمة الرأسمالية إلى تحقيق أقصى إشباع ممكن من استهلاكه للسلع والخدمات؛ وذلك عن طريق معادلة الإحلال الحديّ بين أيّ سلعتين مع النسبة بين سعريهما، ويُعدّ تحقيق هذا الشرط بمثابة القاعدة الأولى من قواعد أو شروط تخصيص الموارد في اقتصاد السوق، وقد يميل المستهلكون إلى طلب كمية معينة من بعض السلع تفوق العرض المتاح في الأسواق، وفي هذه الحالة يظهر لدينا فائض طلب، وقد تتجمع مجموعة من المستهلكين للحصول على كمية معينة تحقق لهم أكبر إشباع ممكن من هذه السلعة، لكن في ذات الوقت تعجز مجموعة أخرى من المستهلكين على الحصول على الكمية التوازنية من السلع الناقصة في السوق مما يُشير إلى رغبتها في زيادة مشترياتها من هذه السلع وإنقاص ما يحصلون عليه من السلع المتوافرة، ويؤدي تهافت المستهلكين للحصول على السلع الناقصة إلى ارتفاع أسعارها، وذلك وفقًا لآلية العرض والطلب(حسين و بني هاني، 1996، ص 22-24)، إذ أدى ارتفاع سعر السلعة الناقصة إلى اختلال شرط التوازن لدى المستهلكين، إذ يقلُّ معدل الإحلال الحدي بين السلع التي ارتفع ثمنها عن الأسعار النسبية لهذه السلع، وفي الغالب يميل هؤلاء المستهلكين إلى تخفيض مشترياتهم من السلع التي ارتفع ثمنها وزيادة مشترياتهم من السلع الأخرى؛ مما يؤدي لارتفاع أسعار السلع التي بها فائض طلب حتي يختفي هذا الفائض ويتساوى مع العرض(أبو علي، 1969، ص 323-325).

ثانيًا: الإنتاج وسلوك المنتج:

الأنظمة الرأسمالية، تسعى المنشآت الفردية دائمًا إلى تعظيم أرباحها أو تقليل خسائرها في ظلِّ ثبات أسعار منتجاتها وأسعار خدمات عناصر الإنتاج التي تستخدمها، وتلعب آلية السعر دورًا فعَّالًا في تخصيص عناصر الإنتاج؛ لتحقيق الحد الاقصى من الإنتاج بما يؤدي لزيادة الأرباح (منصور واخرين، 1979، ص 325-326).

ثالثًا: توزيع دخل عناصر الإنتاج بطريقة عادلة:

يُقصد بدخل عوامل الإنتاج حاصل ضرب سعر هذا العامل مع الكمية المستخدمة منه، فمثلًا دخل عنصر العمل عبارة عن أجرة الساعة مضروبة في عدد ساعات العمل، وهكذا الحال بالنسبة لباقي عناصر الإنتاج، ويتحقق تخصيص الموارد بعدة شروط سبق وتحدثنا عنها، وهذه الشروط هي(نصر، 1989، ص 352-354):

4. التوزيع الأمثل للسلع
5. التوازن بين المستهلك والمنتج
6. التخصيص الأمثل لعناصر الإنتاج بين الاستعمالات المختلفة

ومن خلال العرض السابق لعملية تخصيص الموارد في الأنظمة الرأسمالية، يمكننا التأكيد على أنَّ الافتراضات التي وضعها النظام الرأسمالي لتخصيص الموارد لا يمكنها تحقيق الهدف المنشود من عملية التخصيص؛ وذلك لصعوبة تحقيق هذه الأركان عمليًا، وخاصة بعد التطور الهائل الذي لحق بتلك المجتمعات في مختلف النواحي، وعليه فانَّ الافتراضات الأساسية لقيام السوق في تخصيص الموارد الاقتصادية التخصيص الأمثل لم تتحقق إلَّا نظريًا، وهذا الأمر يدفعنا للجزم بفشل الأنظمة الرأسمالية ف تخصيص مواردها واستغلالها بالشكل الأمثل.

المطلب الثاني:

أخلاقيات تخصيص الموارد في الفكر الاشتراكي

في النظام الاشتراكي ذي التخطيط المركزي الشامل، ليس للأسعار دورٌ يذكر في توجيه عملية تخصيص الموارد، خلافًا لما هو سائد في النظم الرأسمالية، ففي ظلِّ التخطيط المركزي والتنفيذي اللامركزي تؤدي الأسعار الدور الرئيسي في تخصيص الموارد بنفس طريقة النظام الرأسمالي، ولكن وجه الخلاف هنا أنَّ السعر لا يتحدد في السوق وفقًا لآليات العرض والطلب، بل تقوم الجهة المختصة بالتخطيط بوضع الأسعار وتحديدها بما يساهم في تحقيق أهداف الخطة الاقتصادية والاجتماعية بأكبر كفاءة ممكنة (أبو على، 1969، ص 75).

يمكن وصف التخطيط الاشتراكي بأنَّه محاولة جماعية وقومية لتعبئة الموارد الطبيعية والبشرية التي يحوزها الاقتصاد، والسعي لاستغلالها بطريقة علمية ومنظمة بهدف تحقيق أهداف المجتمع الاشتراكي وتنظيم وتخصيص الإنتاج، ونتيجة ملكية الدولة لعناصر الإنتاج، فإنَّها وحدها المسؤولة عن القيام بتوزيع الموارد من خلال جهاز التخطيط، إذ تقوم الدولة بوضع خطة قومية شاملة لجميع المتغيرات الاقتصادية بها، وهذا الأمر يحتاج إلى حصر دقيق جدًا لجميع موارد المجتمع ولحاجات الأفراد داخل المجتمع؛ حتى تتمكن الدولة من التخطيط لكيفية توزيع الموارد على الحاجات، وإذا ما نظرنا إلى النظام الاشتراكي نظرة دقيقة فإنَّنا يُمكننا رؤية بعض المميزات التي يتَّسم بها هذا النظام، منها: استقرار الاقتصاد القومي كنتيجة

للتخطيط الاقتصادي، وكذلك تنمية روح التعاون والمساعدة بين أفراد المجتمع وإحساسهم بالمسؤولية الوطنية ومحاولة تحقيق أكبر قدر من الكفاءة والإنتاج وعدم الاستغلال، وبالرغم من أنَّ الدولة في هذا النظام هي المنوط بها تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، إلَّا أنَّ الاشتراكية فشلت في القضاء على الاستغلال، إذ أدى التطبيق العملي للاشتراكية إلى استبداد الدولة، ففائض القيمة الذي كان يذهب للرأسماليين في ظلِّ النظام الرأسمالي بات الآن يذهب إلى الدولة، ولم يؤول إلى الطبقة العاملة، وهكذا ظلت العمالة مستغلة حتى في النظام الاشتراكي، فهي لا تستلم قيمة إنتاجها، وإنَّما تستلم ما تراه الحكومة مناسبًا (عمرو محمد، 2011).

الخاتمة والتوصيات

نهاية هذه الدراسة يُمكن إجمال أهمّ النتائج والتوصيات التي توصلت إليها، وهي كما يلي:

أولا: أهم النتائج:

1. يقوم علم الاقتصاد، شأنه في ذلك شأن كافة العلوم الاجتماعية، على القيم والمضامين الأخلاقية، فلا يُمكن فصل هذا العلم عن الضوابط الأخلاقية.
2. يُوجد اهتمام متزايد من قبل الاقتصاديين وحرص كبير على التأكيد على ضرورة احترام الأخلاق في كافة التصرفات الاقتصادية، ويؤكد هذا الاهتمام قيام بعض الجامعات في الدول الأكثر تقدما بتدريس مادة "أخلاقيات الأعمال الاقتصادية".
3. تُعتبر الأسعار في الأنظمة الاقتصادية الرأسمالية هي العمود الفقري والموجه الأساسي لعملية تخصيص الموارد، بخلاف الأنظمة الاشتراكية ذات التخطيط المركزي الشامل، فالأسعار فيها ليس لها دور يذكر في توجيه عملية تخصيص الموارد.

ثانيًا: أهم التوصيات:

1. يجب على كافة الجامعات تدريس مادة "أخلاقيات الأعمال الاقتصادية" في أقسام الاقتصاد والإدارة، وذلك لترسيخ مبدأ عدم الفصل بين علم الأخلاق وكافة العلوم الاجتماعية، وتحديدًا علم الإدارة.
2. على الاقتصاديين وخبراء إدارة الأعمال والمؤسسات الاقتصادية التكاتف لوضع نموذج اقتصادي قائم على المبادئ الأخلاقية، وتحديد منظومة أخلاقية يتمّ في إطارها تخصيص الموارد الاقتصادية، سواء في النظام الرأسمالي أو النظام الاشتراكي.
3. يجب على الدول الحرص على تحقيق التوزيع الأمثل للسلع بين الأفراد، وذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد وتعظيم الاستفادة منها.
4. لابدَّ لخبراء الاقتصاد من التشديد على ضرورة احترام الأخلاق في كافة التصرفات الاقتصادية، ووضع منظومة أخلاقية قادرة على ضبط كافة التصرفات والتعاملات الاقتصادية.

المصادر والمراجع:

أولًا :الكتب

1. راسل، ب .(1977) .تاريخ الفلسفة الغربية (ترجمة محمد فتحي الشنطي). القاهرة: الدار المصرية العامة للكتاب.
2. الشيباني، ع. م. التومي .(1971) .تطور النظريات والأفكار التربوية (الطبعة الثالثة). بيروت: دار الثقافة.
3. أحمد، م. م .(2017) .الأخلاق التطبيقية بين الفلسفة والدين .القاهرة: دار نشر يسطرون.
4. جليل، ع. ر.، &بابلي، م. م .(1988) .خصائص الاقتصاد الإسلامي وضوابطه الأخلاقية . الولايات المتحدة: المكتب الإسلامي، جامعة ميتشيغان.
5. ملوك، ع .(2018) .من تعددية الأخلاق إلى أخلاق التعددية: هيلاري بونتام – يورغن هابرماس – طه عبد الرحمن (الطبعة الأولى). الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
6. عكاشة، ر. ج .(2012) .التكامل المعرفي: أثره في التعليم الجامعي وضرورته الحضارية (الطبعة الأولى). الولايات المتحدة: المعهد العالمي للفكر الإنساني.
7. صقر، أ. م. خ .(2019) .العوامل الثقافية والاجتماعية وتأثيرها على الخطط الاستراتيجية لتشغيل الشباب في بعض دول العالم .القاهرة: دار التعليم الجامعي.
8. قُرم، ج .(2003) .شرق وغرب: الشرخ الأسطوري (ترجمة ماري طوق، الطبعة الأولى). بيروت: دار الفارابي.
9. عثمان، ع. م.، &ناصف، س. ع. م. (د.ت) .مبادئ علم الاقتصاد .الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
10. عبد المولى، س .(1977) .أصول الاقتصاد .القاهرة: دار الفكر العربي.
11. خصاونة، ع. ل .(2011) .إدارة الإبداع والابتكار في منظمات الأعمال (الطبعة الأولى). عمّان: دار الحامد.
12. عبد المولي، م .(1979) .تطور الفكر الاقتصادي والاجتماعي عبر العصور .تونس: الشركة التونسية للتوزيع.
13. عجمية، م. ع .الموارد الاقتصادية .الإسكندرية: دار الجامعات العربية.
14. هيكل، ع. ف .(1986) .موسوعة المصطلحات الاقتصادية (الطبعة الثانية). بيروت: دار النهضة العربية.
15. جامع، أ .(1984) .النظرية الاقتصادية (التحليل الاقتصادي الجزئي) (الطبعة الرابعة). القاهرة: دار النهضة العربية.
16. السماك، م. ز .(1997) .دراسات في الموارد الاقتصادية (الطبعة الأولى). عمّان: دار الأمل للنشر.
17. حسين، ح.، بني هاني، وآخرون .(1996) .دور السوق في تخصيص الموارد في النظام الاقتصادي الإسلامي: دراسة مقارنة .إربد: كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، جامعة اليرموك.
18. كافي، م. ي .(2017) .اقتصاديات الموارد والبيئة .عمّان: شركة دار الأكاديميون للنشر.

19. سلامة، م. س .(2015) .الإدارة المالية العامة (الطبعة الأولى). عمّان: دار المعتز للنشر.
20. إسماعيل، م. ل .(2016) .المالية العامة: مقايضات الكفاءة والعدالة (مدخل النظرية الجزئية) . عمّان: دار اليازوري.
21. أبو علي، م. س .(1979) .الأسعار وتخصيص الموارد .مصر: دار الجامعات المصرية.
22. نصر، م.، &شامية، ع .(1989) .مبادئ الاقتصاد الجزئي .عمّان: دار الأمة .
23. درازي، ح. ع. م .(1990) .مبادئ علم الاقتصاد العام: القسم الأول .الإسكندرية: الدار الجامعية.
24. منصور، ع. ح.، وآخرون .(1979) .مبادئ الاقتصاد الجزئي .جدة: دار المجمع العلمي.
25. نصر، م. (د.ت) .مبادئ الاقتصاد الجزئي.

ثانيًا :الرسائل العلمية

1. إبراهيم، م. ف .(2004) .دور السياسة المالية في تخصيص الموارد والقنوات الأساسية للإنفاق: دراسة حالة السودان (رسالة ماجستير غير منشورة). الخرطوم: جامعة النيلين.

ثالثًا :المجلات العلمية والدوريات

1. أبو علي، م. س .(1969) .الأسعار وتخصيص الموارد في ظلّ التخطيط الاشتراكي .مجلة مصر المعاصرة، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي، 60(336)، 74–75.

رابعًا :أوراق مؤتمرات

1. Cowell, F., & Witztum, A. (Eds.). (2008). Lionel Robbins's Essay on the Nature and Significance of Economic Science: 75th Anniversary Conference Proceedings.
2. الحيالي، و.، نعمة، ع. إ.، وآخرون .(2015) .العولمة الرأسمالية وأثرها على اقتصاديات الدول النامية .في الندوة العلمية الأولى لكلية الإدارة والاقتصاد، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك. عمان: مركز الكتاب الأكاديمي.

خامسًا :مقالات إلكترونية ومصادر إنترنت

1. عبد العزيز، أ .(2016) .اقتصاديون من الزمن اللي فات (3)... دافيد ريكاردو .موقع ألف باء اقتصاد.
2. Library of Economics and Liberty. (2019). Joan Violet Robinson (1903–1983). https://www.econlib.org/library/Enc/bios/Robinson.html
3. Shizgal, P. (2011). Scarce Means with Alternative Uses: Robbins' Definition of Economics and Its Extension. Frontiers in Neuroscience. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC3275781/
4. محمد، ع .(2011) .العالم يبحث عن نظام اقتصادي جديد بعد فشل النظام الاشتراكي والرأسمالي . موقع ألفا بيتا https://alphabeta.argaam.com/article/detail/28833 .